

Distr.: Limited
21 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثانية والستون

الدورة التنظيمية، 21 نيسان/أبريل 2022

الدورة الموضوعية، 31 أيار/مايو - 1 تموز/يوليه 2022*

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً لأهمية وفعالية واتساق واستدامة البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، الذي تنفذه شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة. وقد توخى التقييم في المقام الأول دعم المساءلة أمام أصحاب المصلحة الرئيسيين وتزويد اللجنة بمعلومات يمكن الاستناد إليها في اتخاذ إجراءات في مجالي التعلم والتحسين. وأجري التقييم باستخدام المقابلات واستعراضات الوثائق وتحليلات البيانات الثانوية.

واستفادت الشعبة من ميزتها النسبية كمصدر حيوي للمعرفة والخبرة للاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء من خلال طائفة واسعة من أنشطة تنمية القدرات في مجالات تحليل الاقتصاد الكلي، وتخطيط التنمية، والحوكمة الاقتصادية. وبقيامه بذلك، تمكن البرنامج الفرعي من تحسين الروابط بين مهامه في عقد الاجتماعات وأداء دور مركز للفكر وتنفيذ العمليات. وتم تعزيز الشراكات بفعالية ضمن اللجنة، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى الصعيد الخارجي لتنفيذ تدخلات تنمية القدرات. وتتيح منصة التعاون

* تواريخ الدورة الموضوعية هي تواريخ تقديرية.

** E/AC.51/2022/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

080422 310322 22-04191 (A)



الإقليمي المنشأة حديثاً فرصة للمضي في تعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري.

وعلى الرغم من أن الشعبة تضطلع ببرنامج قوي لتنمية القدرات، فإنها لم تجمع نتائج أنشطتها ولم تقدم تقارير عنها بانتظام. ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدل الشواغر في الشعبة خلال الفترة قيد الاستعراض، وإلى الافتقار إلى المتابعة وعدم تقديم ما يكفي من الدعم الطويل الأجل للبلدان. كما إن البرنامج الفرعي، في حين أنه نجح في دعم إدماج أهداف التنمية المستدامة من جانب الدول الأعضاء، فإن الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس وإدماج الإعاقة وحقوق الإنسان لم تكن واضحة بنفس القدر.

ويقدم المكتب إلى اللجنة أربع توصيات هامة هي:

- تعزيز رصد الأداء على نطاق البرنامج الفرعي بأكمله
- تعزيز جهود تبادل المعلومات والتعاون مع نظام المنسقين المقيمين وإضفاء الطابع الرسمي عليها
- معالجة ارتفاع معدل الشواغر في الشعبة واستكشاف استراتيجيات لتبسيط عمليات التوظيف في المستقبل لضمان كفاية مستويات الملاك الوظيفي
- صياغة ونشر وتنفيذ توجيهات بشأن تعميم مراعاة المسائل الشاملة لعدة قطاعات في المجالات المتعلقة بنوع الجنس وإدماج الإعاقة وحقوق الإنسان

أولا - المقدمة والهدف

- 1 - تمثل الهدف العام للتقييم الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحديد أهمية وفعالية واتساق واستدامة البرنامج الفرعي 1 للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، الذي تنفذه شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، وذلك بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية. وركز موضوع التقييم على مدى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجالات تحليل الاقتصاد الكلي وتخطيط التنمية والحوكمة الاقتصادية، كما يتضح من المشاركة في تدخلات تنمية القدرات واستخدام الأدوات والمواد المعرفية التي تعدها الشعبة. وقد حُددَ موضوع التقييم عقب تقدير المخاطر البرنامجية الذي ورد في الورقة الاستهلاكية التي أُعدت في بداية التقييم.
- 2 - ويمثل التقييم لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وطلبت تعليقات بشأن مسودة التقرير من إدارة اللجنة وتم الأخذ بها في إعداد التقرير النهائي. وهي ترد بكاملها في المرفق.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - الولاية

- 3 - أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 1958 بوصفها إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة. وتتمثل ولاية اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولها الأعضاء، ودعم التكامل داخل المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وهي تستمد ولايتها من الأولويات المنصوص عليها في قرار المجلس 671 ألف (د-25).
- 4 - وتقدم اللجنة الدعم إلى 54 دولة عضوا في أفريقيا في إنشاء مجتمعات مزدهرة وشاملة للجميع، يتحرر فيها معظم المواطنين من الفاقة والحرمان. ويركز برنامج عمل اللجنة على تحقيق النتائج المنشودة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 1/70) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، مع تقديم دعم متكامل للسياسات والقدرات التي تركز على تسريع التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية وتنويعها.
- 5 - وللجنة دور رئيسي تؤديه في توفير منابر إقليمية مكرسة، وإجراء أحدث البحوث في مجال السياسات، وتقديم دعم يستجيب لاحتياجات تنمية القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات على الصعيد القطري. ويهدف الدعم المقدم من اللجنة في تنمية قدرات الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات تحقيق التنمية المستدامة.
- 6 - واختارت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية البرنامج الفرعي 1 للجنة، المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، لإجراء هذا التقييم استنادا إلى تقييم للمخاطر. وخالصة القول أن عمل البرنامج الفرعي تبين أنه يقع في صميم ولاية اللجنة، إذ تشمل أنشطته الولاية الشاملة المنوطة باللجنة والمتمثلة في دعم النمو الاقتصادي والحوكمة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط ولاية اللجنة ومجال تركيزها الحالي ارتباطا مباشرا بالتحديات الإنمائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الانتعاش المالي والنمو الاقتصادي اللذين تحتاج إليهما الدول الأعضاء.

7 - وقد استرشدت شعبة الاقتصاد الكلي بالولايات المستمدة من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل الولايات الرئيسية التي أسندتها الجمعية العامة إلى الشعبة إجراءات مكافحة الفساد (القرار 128/54)؛ وإنشاء نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية (القرار 197/54)؛ وتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً (القرار 286/65)؛ والقدرة على تحمل الدين الخارجي، وتحقيق التنمية (القرار 216/71). أما القرار الرئيسي الذي اتخذته المجلس بشأن ولاية الشعبة، فهو القرار 18/2008 المتعلق بتعزيز العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع.

باء - الهيكل التنظيمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وشعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة

8 - يتألف هيكل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من 13 برنامجاً فرعياً تتربط فيما بينها وتتفد في إطار التوجهات الاستراتيجية المتعددة التخصصات التي تتخذها اللجنة. وتتولى شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة تنفيذ البرنامج الفرعي 1. ويوجد مكتب مقر اللجنة في أديس أبابا، ولها خمسة مكاتب دون إقليمية لشمال أفريقيا (الرباط)، والجنوب الأفريقي (لوساكا)، وشرق أفريقيا (كيغالي)، وغرب أفريقيا (نيامي)، ووسط أفريقيا (ياوندي). وتشترك الشعبة في العمل مع البرامج الفرعية الأخرى الموجودة في المقر، وكذلك مع المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة.

جيم - موارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوزيعها على البرامج الفرعية، وموارد سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

9 - تم توفير الموارد لميزانية اللجنة عن طريق ثلاثة من مسارات التمويل، هي الميزانية العادية، والموارد الخارجة عن الميزانية، والبرنامج العادي للتعاون التقني.

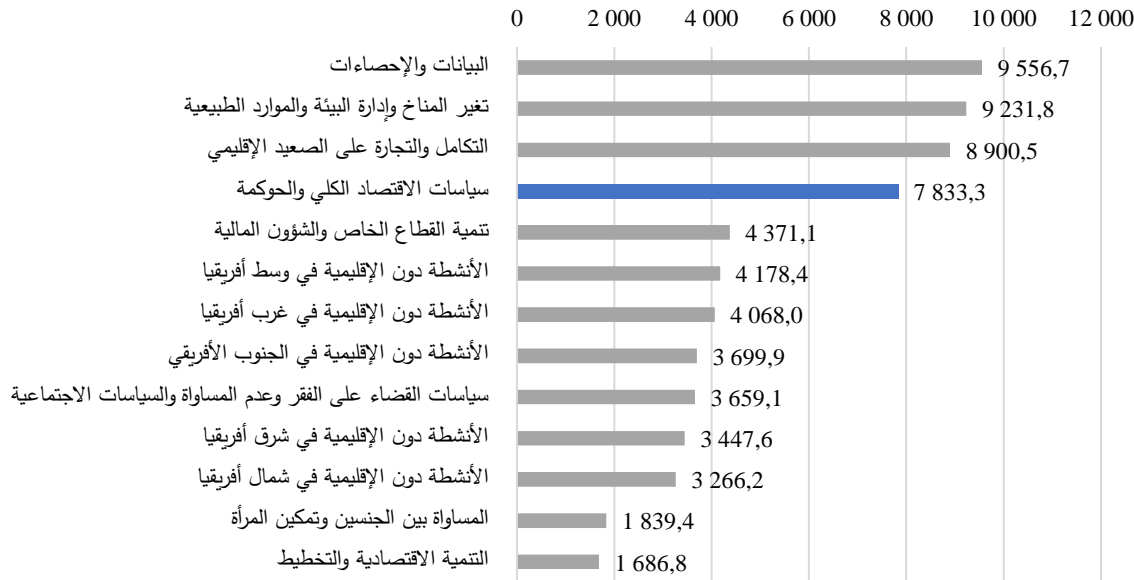
10 - وبالإضافة إلى الموارد المتاحة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، قام البرنامج العادي للتعاون التقني التابع للجنة بتمويل الأعمال الرامية إلى دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات في جهودها الرامية إلى تنمية القدرات، مع التركيز على تنفيذ خطة عام 2030 وغيرها من الأهداف الرئيسية المتفق عليها دولياً. وتتمثل السمة المميزة للبرنامج العادي للتعاون التقني في أنه يجب أن يقوم على الطلب، وأن يستجيب لحاجة تعرب عنها إحدى الدول الأعضاء طلباً للدعم في مجال تنمية القدرات.

11 - وبين عامي 2018 و 2021، بلغ متوسط الموارد المالية الإجمالية للجنة 113 مليون دولار سنوياً وظل ثابتاً، إذ بلغ في المتوسط 81 مليون دولار لعنصر الميزانية العادية، و 24 مليون دولار للأموال الخارجة عن الميزانية، و 8 ملايين دولار لصناديق التعاون التقني. وبلغ إجمالي الموارد المجمعة المتاحة للشعبة ما متوسطه 7,8 مليون دولار، أي 14 في المائة من الميزانية الإجمالية للجنة. وكانت الشعبة هي البرنامج الذي استأثر برابع قدر من الموارد من بين البرامج الفرعية التابعة للجنة، وعددها 13 برنامجاً، على النحو المبين في الشكل الأول.

الشكل الأول

توزيع موارد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على البرامج الفرعية، 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



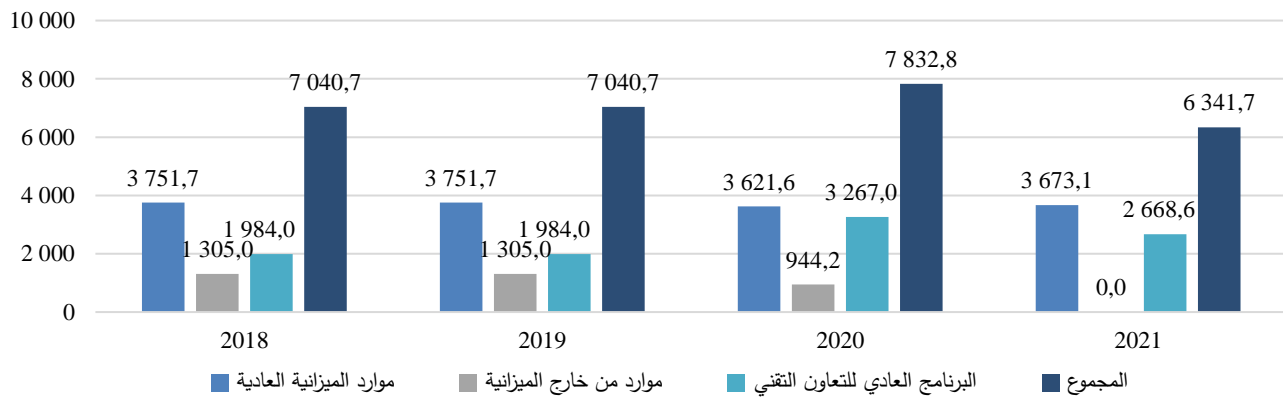
المصدر: A/74/6 (Sect. 18) و A/74/6 (Sect. 23).

12 - ويرد في الشكل الثاني تحليل لاتجاهات موارد الشعبة على مدى فترة السنوات الأربع الممتدة بين عامي 2018 و 2021، بما فيها الأموال المتاحة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية وأموال التعاون التقني.

الشكل الثاني

توزيع موارد شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة حسب مصادر التمويل، 2018-2021⁽¹⁾

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: A/72/6 (Sect.18) و A/74/6 (Sect.18) و A/72/6 (Sect.23) و A/74/6 (Sect.23) و A/75/6 (Sect.23).

(1) تُعرض بيانات ميزانية فترة السنتين 2018-2019 سنة بسنة لأغراض الاتساق.

13 - وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الشعبة موارد مالية من حساب الأمم المتحدة للتمية لتقديم الدعم لاحتياجات الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030. وبالنسبة للفترة المشمولة بالتقييم (2018-2021)، نفذت الشعبة أربعة مشاريع بالتعاون مع شركاء آخرين تابعين للأمم المتحدة، بلغ مجموع تمويلها أكثر من 4,5 مليون دولار.

14 - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، في عام 2021، كانت للجنة 535 وظيفة معتمدة ممولة من الميزانية العادية. واستأثرت الشعبة بثاني أكبر عدد من الوظائف المخصصة للبرامج الفرعية في اللجنة، وهو 25 وظيفة ممولة من الميزانية العادية و 5 وظائف إضافية ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية وموارد التعاون التقني، ليصل المجموع إلى 30 وظيفة (انظر الجدول 1). ويرأس الشعبة مدير ويشرف على عملها نائب الأمانة التنفيذية (البرنامج).

الجدول 1

إجمالي الوظائف المخصصة لشعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، 2018-2021

الفترة	2018	2019	2020	2021
الفترة الفنية والفئات العليا	16	17	18	18
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	11	12	12	12
المجموع	27	29	30	30

ثالثاً - النطاق والمنهجية

15 - تمحورت أنشطة البرنامج الفرعي لشعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة حول ثلاثة مجالات عمل مواضيعية رئيسية - هي تحليل الاقتصاد الكلي، وتخطيط التنمية، والحوكمة الاقتصادية - ونفذت عن طريق وظائفها الأساسية الثلاث التالية:

(أ) **وظيفة عقد الاجتماعات:** توفير منابر متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة، والمساعدة على تعزيز تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ب) **وظيفة التنفيذ:** تقديم المشورة والدعم المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، بسبل منها التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى؛

(ج) **وظيفة مركز الفكر:** إجراء بحوث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، فضلاً عن العمل على تعزيز التعلم من الأقران والتطور عن طريقهم.

16 - وشمل التقييم الفترة الزمنية الممتدة بين كانون الثاني/يناير 2018 و 31 أيلول/سبتمبر 2021. ومن أجل معرفة النتائج التي حققها البرنامج الفرعي، استخدم التقييم النتائج المقررة التي حددها البرنامج الفرعي ووافقت عليها الدول الأعضاء في مجالات العمل الرئيسية الثلاثة (انظر الجدول 5). ونظراً لتركيز النتائج المقررة على تعزيز قدرات الدول الأعضاء، ركز التقييم أساساً على وظيفة التنفيذ التي يضطلع بها البرنامج الفرعي. وتمت تغطية وظيفة عقد الاجتماعات ووظيفة مركز الفكر من منظور إسهامهما في وظيفة التنفيذ وتأثيرهما عليها. وشمل التقييم كذلك المساهمات الفنية المقدمة إلى البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة والتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة.

17 - وتابع التقييم نهجا متعدد الطرائق ضمّ المصادر النوعية والكمية التالية:

- (أ) استعراض الوثائق والبيانات البرنامجية الواردة في تقارير البعثات، وخطط عمل المشاريع، والمخططات التنظيمية، والميزانيات، وخطط الأعمال السنوية، وأداء البرامج، والتقييمات الذاتية، وتقارير الرقابة، والتقارير الحكومية الدولية، ورسائل التقدير، ومحاضر الاجتماعات، وبيانات السفر؛
- (ب) تحليل الطلبات المتاحة التي قدمتها الدول الأعضاء للحصول على خدمات تنمية القدرات من البرنامج الفرعي، بما في ذلك تقييم التغطية الجغرافية والمجموعات القطرية ذات الأولوية من حيث مجالات العمل المواضيعية الأساسية؛
- (ج) استعراض أدبيات الوثائق المتاحة والمعلومات المتعلقة بمقدمي خدمات تنمية القدرات المماثلة والشركاء الاستراتيجيين، مثل بنك التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛
- (د) إجراء مقابلات شبه منظمة، منها 20 مقابلة مع مسؤولين من الدول الأعضاء؛ و 55 مقابلة مع الشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة في الشعبة، بمن فيهم موظفو اللجنة في المقر في أديس أبابا وفي المكاتب دون الإقليمية الخمسة، والمنسقون المقيمون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، وأصحاب المصلحة الخارجيون؛ و 13 مقابلة مع موظفي الشعبة؛
- (هـ) تحليل دراسات الحالات الفردية لستة بلدان تقع في المناطق دون الإقليمية الخمس التي تغطيها اللجنة؛
- (و) استعراض المواد المعرفية للمنشورات الرئيسية للجنة وأهم إصداراتها، بما في ذلك نواتج البرامج الفرعية لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19؛
- (ز) تحليل الموارد البشرية للملاك الوظيفي للشعبة ومعدلات الشواغر بها.

18 - وتأثر التقييم بالقيود التالية:

- (أ) كان لا بد من إجراء المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز افتراضيا نظرا للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19. ولم يتم الاتصال ببعض المخبرين المحتملين، ولا سيما المسؤولين الحكوميين في المناطق المحدودة الموارد؛
- (ب) شهدت الشعبة مستوى عاليا من دوران الملاك الوظيفي قبل بدء التقييم، مما يحتمل أنه أثر على المعارف المؤسسية لبعض تدخلات تنمية القدرات. وقد تعامل الفريق مع موظفي الشعبة السابقين حيثما أمكن؛
- (ج) لم يتوافر ما يكفي من بيانات النتائج المتعلقة بتدخلات الشعبة في مجال تنمية القدرات.

رابعاً - نتائج التقييم

ألف - الأهمية: استجابات شعبية الاقتصاد الكلي والحوكمة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات مع تنفيذ أنشطتها في مجال يعمل فيه مقدمو الخدمات المماثلة الآخرون

استجابات شعبية الاقتصاد الكلي والحوكمة بقوة لطلبات الدول الأعضاء وأولوياتها، مما كفل تغطية جغرافية واسعة شملت تقديم الخدمات للمجموعات القطرية ذات الأولوية

19 - تم الاضطلاع في جميع أنحاء القارة بأشطة تنمية القدرات التي تقوم بها الشعبة في مجالات تحليل الاقتصاد الكلي وتخطيط التنمية والحوكمة الاقتصادية. وتألقت الأنشطة من تدخلات نفذت في عدة بلدان، ومن خدمات استشارية. وساعد التدخل الرئيسي في مجال تحليل الاقتصاد الكلي البلدان على إعداد نماذج اقتصادية كلية مخصصة، وعلى تدريب القائمين على إعداد النماذج من الدول الأعضاء على استخدامها. وفي مجال تخطيط التنمية، ركز البرنامج الفرعي على تعزيز القدرات في مجالات وضع وتنفيذ وتتبع الخطط الإنمائية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063، وذلك بسبل منها نشر المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ. وقد تم استحداث مجموعة الأدوات لتيسير إدماج خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في خطط التنمية الوطنية وأولويات الدول الأعضاء. وفي مجال الحوكمة الاقتصادية، سعى تدخلان تكميليان قام بهما البرنامج الفرعي إلى معالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك عن طريق تجريب مبادئ توجيهية منهجية لقياس تلك التدفقات وتعزيز قدرات بلدان أفريقية مختارة على منع التلاعب بقيم الفواتير التجارية.

20 - وأعطيت الأولوية بفعالية لأعمال تنمية القدرات التي تضطلع بها الشعبة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وأجري تحليل لطلبات المباشرة المتاحة المتعلقة بخدمات تنمية القدرات الواردة من الدول الأعضاء إلى الشعبة خلال الفترة المشمولة بالتقييم. وبينت عملية رسم خريطة تلك الطلبات ارتفاع الطلب على الخدمات في جميع أنحاء القارة، وهو ما استجابت له الشعبة بفعالية بإشراك بلدان من كل منطقة من المناطق دون الإقليمية الخمس التابعة للجنة. ووردت طلبات للحصول على خدمات تنمية القدرات وتمت تليبيتها لما مجموعه 23 دولة من أصل 54 دولة عضوا في المنطقة، وشمل ذلك جميع البلدان ذات الأولوية بالنسبة للجنة، وهي 22 بلدا (انظر الجدول 2)⁽²⁾.

الجدول 2

البلدان التي تركز عليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا
الكاميرون	إريتريا	مصر	ملاوي	بوركينافاسو
تشاد	إثيوبيا	موريتانيا	ناميبيا	كوت ديفوار
الكونغو	كينيا	السودان	جنوب أفريقيا	غانا

(2) اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نهج بلد التركيز في منتصف عام 2019 لضمان تقديم خدماتها على نحو أكثر تماسكا وتركيزا وتأثيرا لمجموعة مختارة من البلدان.

وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	شمال أفريقيا	الجنوب الأفريقي	غرب أفريقيا
الكاميرون	إريتريا	مصر	ملاوي	بوركينافاسو
جمهورية الكونغو	رواندا		زامبيا	غينيا
الديمقراطية	سيشيل		زيمبابوي	ليبيريا

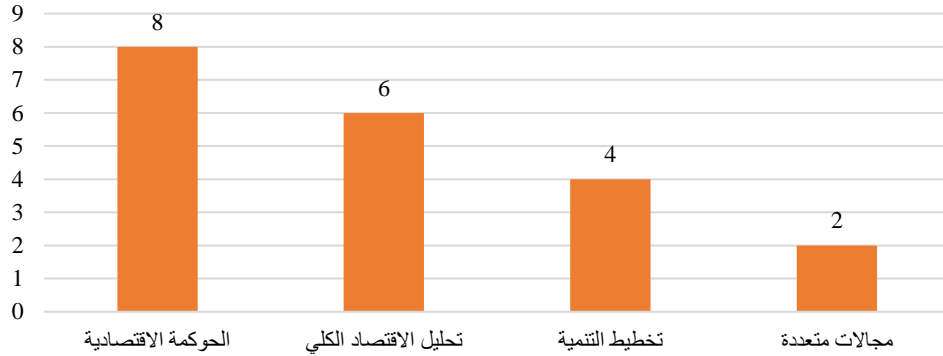
21 - وطلبت البلدان الأعضاء خدمات تنمية القدرات من خلال المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة، أو مكتب الأمانة التنفيذية، أو مباشرة من الشعبة. بيد أنه لا توجد آلية مركزية أو مستودع مركزي لإدارة المعلومات المتصلة بتلك الطلبات. وأدى انعدام النظام الإداري الشامل إلى تبدل محدود للمعارف على نطاق البرنامج الفرعي وعرقل استخدام الشعبة لبيانات الدول الأعضاء لأغراض التخطيط الاستراتيجي أو تعزيز خدماتها بتدخلات إضافية أو تكميلية. وطرح الافتقار إلى بيانات تاريخية أيضا تحديات في المتابعة الفعالة، لأن الشعبة شهدت مستوى عاليا من دوران الملاك الوظيفي ولم تكن لها آليات لضمان الاحتفاظ بالمعارف المؤسسية عند انصراف الموظفين (النتيجة دال).

قامت شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة بتحسين الروابط بين وظائفها المتمثلة في عقد الاجتماعات والتنفيذ والقيام بدور مركز الفكر عند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء

22 - ارتبطت أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الشعبة أيضا ارتباطا مباشرا بالطلبات الجماعية الواردة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم عند تنظيم الأنشطة، بما في ذلك مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وبالنسبة للمؤتمرات المعقودة في الأعوام 2018 و 2019 و 2021، وجد تحليل الوثائق الختامية 20 إشارة تتعلق بمجالات تركيز البرنامج الفرعي (انظر الشكل الثالث). وتعلّق أكثر أنواع الإشارات شيوعا بالنداءات أو الطلبات الموجهة إلى اللجنة لتتخذ إجراءات محددة، وذلك عادة في مجال تنمية القدرات (انظر الشكل الرابع). وكانت التعليقات الواردة من الدول الأعضاء والخبراء إيجابية بوجه عام، إذ أشيرَ فيها إلى مساهمة اللجنة في دعم صياغة السياسات وتنفيذها على أساس الأدلة في جميع أنحاء أفريقيا من خلال عملها في مجال إعداد نماذج الاقتصاد الكلي والتنبؤات والسيناريوهات، وأشيدَ باللجنة لسجلها الحافل بالإنجازات حتى الآن، بما في ذلك تشجيعها لخطة عام 2063 وجهودها الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

الشكل الثالث

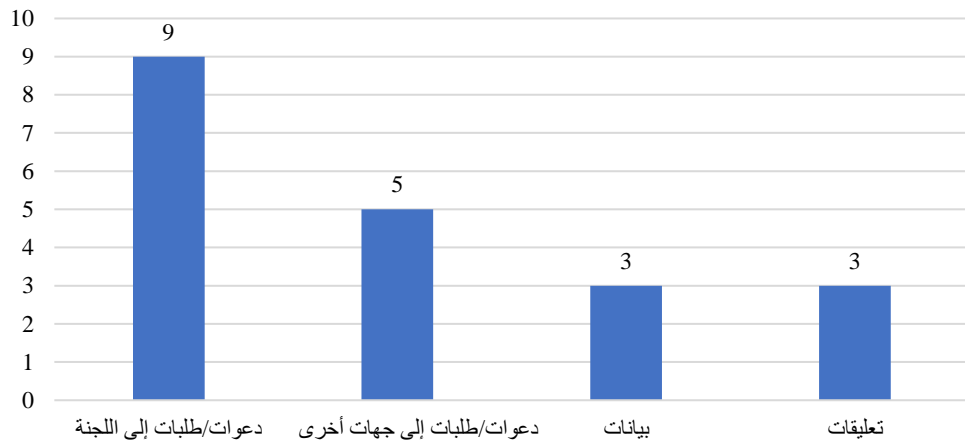
إشارات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، حسب مجالات تركيز شعبة الاقتصاد الكلي والحكومة



المصدر: تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية للوثائق الختامية للمؤتمر.

الشكل الرابع

إشارات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، حسب النوع



المصدر: تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية للوثائق الختامية للمؤتمر.

23 - واستفادت الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الشعبة من منشورات اللجنة وأسهمت فيها. وبين تحليل منشورات اللجنة التي يشملها نطاق التقييم أن أنشطة تنمية القدرات استندت إلى تلك القاعدة المعرفية، وتحديدًا إلى مواضيع تعبئة الموارد الوطنية، والتلاعب بقيم الفواتير التجارية، والتدفقات المالية غير المشروعة. وتمت الاستفادة من نموذج الاقتصاد الكلي الذي أعد خلال تنفيذ أنشطة تنمية القدرات لإعداد تقديرات وتنبؤات بشأن منشورات منها "المنجزات والتوقعات الاقتصادية الفصلية في أفريقيا" (Africa's quarterly economic performance and outlook)، و "التقرير الاقتصادي لأفريقيا" (Economic Report on Africa)، والتقارير التي تم فيها تحليل تداعيات جائحة كوفيد-19.

24 - وتوضح أمثلة تدخلات البرنامج الفرعي الآتي ذكرها على أفضل وجه قدرة الشعبة على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، إلى جانب أوجه الترابط:

(أ) دعم البرنامج الفرعي في معالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة - في عام 2011، كلف مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين اللجنة بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، الذي قدمت له الشعبة الدعم بخدمات الأمانة. وفي عام 2015، أصدر الفريق تقريره الذي تضمن 21 توصية، منها توصيات محددة بشأن دراسة المنهجيات المحتملة للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وبشأن قيام اللجنة بوضع تدابير تنفيذية لمكافحة تلك التدفقات. وتماشيا مع تلك التوصيات، في عام 2018، بدأت اللجنة مشروعين في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية، يتعلقان بتحديد وتقدير ونشر الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا وبشأن التلاعب بقيم الفواتير التجارية في بلدان أفريقية مختارة؛

(ب) المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ - أعدت مجموعة الأدوات تلبية لطلب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في عام 2016، الذي دعيت فيه اللجنة إلى وضع خريطة طريق لتيسير إدماج خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في السياقات الوطنية⁽³⁾. وفي وقت لاحق، أُطلق مشروعان لحساب الأمم المتحدة للتنمية في عامي 2016 و 2018 لتفعيل ذلك الطلب عن طريق تطوير مجموعة الأدوات وتعزيزها وبدء العمل بها في عدد من البلدان.

الشكل الخامس

ترابط التدفقات المالية غير المشروعة



الشكل السادس

روابط المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ



(3) E/CA/CM/49/2، الفقرتان 37 و 39.

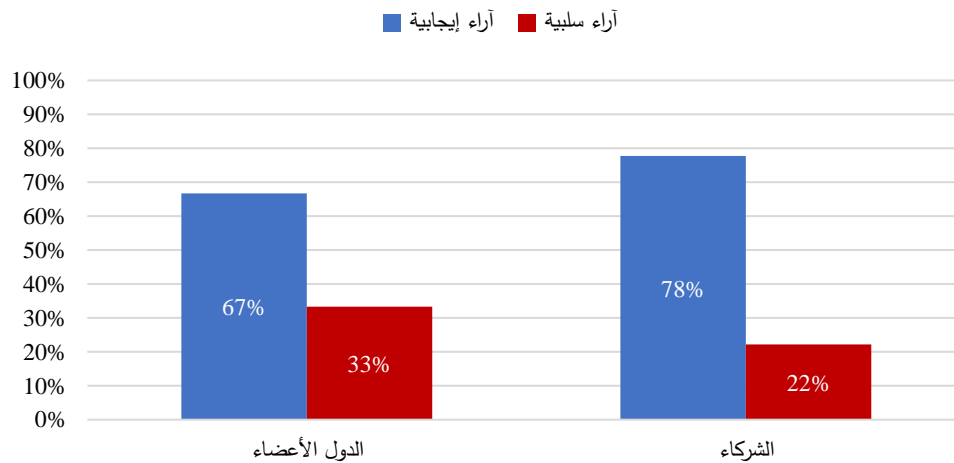
تمثلت الميزة النسبية لشعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة في خبرتها الإقليمية، وتبادلها أفضل الممارسات مع جميع بلدان المنطقة، واشتراكها مع البلدان في صياغة حلول مناسبة للسياقات

25 - اشتركت الشعبة في العمل في ميدانٍ معقدٍ مع غيرها من مقدمي خدمات تنمية القدرات المماثلة، وشمل ذلك مراكز الفكر المعنية بالسياسات، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الربحية، وكيانات القطاع الخاص. وفي مجال تحليل الاقتصاد الكلي، قدمت المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات القطاع الخاص خدمات إعداد النماذج إلى بلدان أفريقيا. وعادة ما تقادت البلدان الاعتماد على نموذج واحد ودأبت على استخدام نماذج متعددة مصممة لتلبية مختلف احتياجات التنبؤ وتحليل السياسات لمختلف المؤسسات في كل بلد. ولم يؤيد سوى عدد قليل من الجهات الفاعلة إدماج أهداف التنمية المستدامة وتعميمها في خطط التنمية الوطنية في القارة، وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أبرزها باتباع نهجه في التعميم والتعجيل ودعم السياسات وبأداة التقييم المتكامل السريع. وفي مجال الحوكمة الاقتصادية، أقامت اللجنة شراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التدفقات المالية غير المشروعة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، ومنظمات المجتمع المدني الأعضاء في اتحاد المنظمات غير الحكومية من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

26 - وقد أثبتت الشعبة قيمتها المضافة في تقديم خدمات تنمية القدرات مقارنة بمقدمي الخدمات الآخرين. وأيدت البيانات المستمدة من المقابلات الميزة النسبية للشعبة في المنطقة، حيث أدلى معظم من أجريت معهم المقابلات بآراء إيجابية. وأعرب شركاء الشعبة عن وجهات نظر أكثر إيجابية لقيمتها المضافة في مجال تنمية القدرات، حيث استحسنها 78 في المائة منهم، مقارنة بنسبة 67 في المائة من الدول الأعضاء (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

الآراء المعرب عنها بشأن الميزة النسبية لأنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة



المصدر: مقابلات مع الدول الأعضاء والشركاء.

27 - وتم تسليط الضوء على ثلاث سمات رئيسية باعتبارها الدوافع الكامنة وراء الميزة النسبية للشعبة. وذكر المحييون على أسئلة المقابلات الجوانب التالية في أغلب الأحيان عندما سئلوا عن الفوائد المتأتية من تدخلات الشعبة في مجال تنمية القدرات مقارنة بغيرها من مقدمي الخدمات المماثلة:

(أ) **تقديم الخبرة على الصعيد الإقليمي:** أتاح الفهم العميق للاقتصادات المتنوعة والسياقات الاجتماعية والسياسية والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية لأصحاب المصلحة الاستفادة من الخبرة في مجموعة من مجالات السياسات الاقتصادية؛

(ب) **تبادل أفضل الممارسات:** تمكنت البلدان من التعلم من تجارب البلدان الأخرى بفضل المنابر المخصصة، مثل شبكة القائمين على إعداد النماذج والتنبؤات المعنيين بالجمع بين المسؤولين الحكوميين الرئيسيين والخبراء في المنطقة وبعقد الحوارات وتبادل المعارف؛

(ج) **صياغة حلول مناسبة للسياقات:** تعاون خبراء الشعبة مع المسؤولين الحكوميين وعملوا إلى جانبهم على تكييف الأدوات ووضع نهج محددة الأهداف تراعي الاحتياجات المحددة للمستفيدين، وكذلك السياقات والبيئات المحلية.

باء - الفعالية: أدلت الدول الأعضاء بتعليقات إيجابية بشأن تنفيذ تدخلات تنمية القدرات، ولكن شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة لم تتوجه بشكل تام صوب تقييم فعالية نقل المعارف واستخدام الأدوات

شاركت شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة في برنامج قوي لتنمية القدرات، شمل أنشطة في مراحل مختلفة من التنفيذ في جميع مجالاتها المواضيعية الرئيسية الثلاثة

28 - تم تحديد عملية متعددة المراحل لتنفيذ التدخلات الرئيسية في مجال تنمية القدرات في الدول الأعضاء والإبلاغ عنها:

(أ) انطلقت أنشطة إعداد نماذج الاقتصاد الكلي في عام 2015، بدءاً باستحداث نموذج أولي تم الانتهاء منه في نفس العام. وتمثلت المرحلة الأولى في عملية التدخل في تنمية القدرات في إعداد نموذج عام لأحد البلدان بناء على النموذج الأولي، وباستخدام بيانات مستمدة من مصادر ثانوية. وأُقيمت تلك عمليات معايرة النموذج وتكييف خصائصه باستخدام بيانات مستمدة من مصادر قطرية رسمية. وفي الأخير، تم تنفيذ النموذج في البلد بعد تقديم دورات تدريبية لمجموعة من الخبراء. ويرد في الجدول 3 موجز لهذه الخطوات وقت كتابة هذا التقرير. وشارك ما مجموعه 31 بلداً في إعداد نموذج اقتصادي كلي مخصص لبلدان محددة بدعم من البرنامج الفرعي، وأشار إلى أن نموذج الاقتصاد الكلي أُنجز في 8 بلدان؛

(ب) شملت المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ، التي شُرع في استحداثها في عام 2018، بدء التنفيذ القطري على ثلاث مراحل هي: المرحلة التمهيديّة، المخصصة لتعريف المشاركين بالمفاهيم ولوحة المعلومات؛ ومرحلة النشر، التي شملت تدريب المسؤولين على استخدام مجموعة الأدوات؛ ومرحلة الاعتماد، التي تم فيها الانتهاء من إدراج البيانات وتحميل خطط التنمية الوطنية، والترم فيها المسؤولون الوطنيون باستخدام مجموعة الأدوات لمواءمة الخطط وتتبعها. وشارك ما مجموعه 23 بلداً في التدريب على مجموعة الأدوات وبدء العمل بها بدعم من البرنامج الفرعي، وتم اعتمادها في 5 بلدان (انظر الجدول 4)؛

(ج) بالنسبة للتدخلات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، كانت الأنشطة التي بدأت في عام 2018 في مرحلة مبكرة مقارنة بالتدخلات التي تمت في مجالي التركيز الآخرين. وصدر إطار مفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، ونشر مشروع مبادئ توجيهية منهجية بشأن قياس التدفقات الضريبية والتجارية ليتم اختبارها على أساس تجريبي في تموز/يوليه 2021. وبحلول نهاية عام 2021، بالإضافة إلى جمع بيانات لتقدير أوجه عدم التماثل التجاري الثنائي للقارة بأكملها، بدأ العمل على بناء القدرات لتنفيذ منهجيات قياس تلك التدفقات في ثمانية بلدان.

الجدول 3

حالة التدخلات في إعداد نماذج الاقتصاد الكلي

المراحل	البلدان	عدد البلدان
نماذج عامة قيد الإعداد	توغو، غينيا، الكونغو، مدغشقر، ملاوي، النيجر	6
نماذج انتهت إعدادها	بوركينافاسو، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، السنغال، سيراليون، سيشيل، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، ناميبيا، نيجيريا	17
نماذج تم تكييف خصائصها وتم تسليمها	إثيوبيا، بوروندي، الجزائر، جيبوتي، غامبيا، غانا، مصر، موريتانيا	8

المصدر: وثائق شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة.

الجدول 4

حالة التدخلات بالمجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ

المراحل	البلدان	عدد البلدان
المرحلة التمهيدية	بوركينافاسو، زيمبابوي، السنغال، غامبيا، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، ملاوي، موريتانيا، ناميبيا	10
مرحلة النشر	إثيوبيا، أوغندا، زامبيا، السودان، سيراليون، سيشيل، غانا، الكونغو	8
مرحلة الاعتماد	بنن، ليبيريا، مصر، المغرب، النيجر	5

المصدر: وثائق شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة.

لم تُجر شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة تقييما منهجيا لفعالية عمليات نقل المعارف إلى الدول الأعضاء أو لمدى استفادة تلك الدول من أدوات تنمية القدرات وفقا لمقاييس الأداء

29 - على الرغم من الإبلاغ عن أنشطة تنمية القدرات على النحو المشار إليه أعلاه، لم تصل الشعبة إلى حد تتبع نتائج تلك الأنشطة والإبلاغ عنها باستمرار. وكما هو مبين في الجدول 5، وضع البرنامج الفرعي مقاييس أداء موجهة نحو تحقيق النتائج، ركزت على استخدام الدول الأعضاء للأدوات والمعارف التي أتاحتها البرنامج الفرعي. بيد أن البرنامج الفرعي لم يجمع بصورة منهجية بيانات عن استخدام الدول الأعضاء للأدوات والمعارف، رغم أنه كان مطالبا بالقيام بذلك للإبلاغ عن مقاييس أدائه. وعلاوة على ذلك، لا يوجد دليل على أن تقييما نقل المعارف قد أجريت بصورة منهجية بعد التدخلات، سواء في شكل دراسات استقصائية أو غير ذلك.

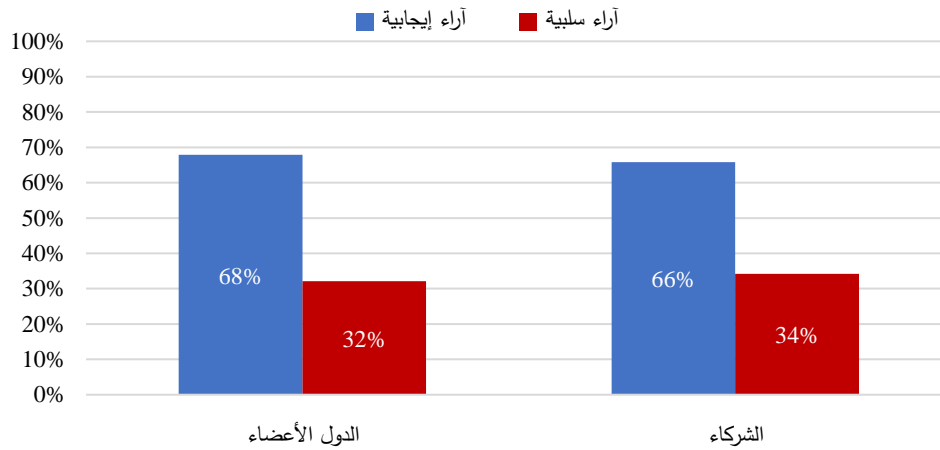
النتائج المقررة للبرنامج الفرعي المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة⁽⁴⁾

مجال العمل	الإنجاز المتوقع	مؤشرات الإنجاز
تحليل الاقتصاد الكلي	تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحليل سياسات الاقتصاد الكلي وإسداء المشورة الشامل للجميع والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي	زيادة عدد الدول الأعضاء التي تُسجّر نموذج الاقتصاد الكلي من أجل تحليل السياسات وإسداء المشورة
تخطيط التنمية	تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد خطط واستراتيجيات التنمية التي تعزز التنمية المستدامة والتحول الهيكلي	زيادة عدد البلدان التي تنتشر قدرات اللجنة وأدواتها لوضع وتنفيذ ورصد أطر التخطيط والاستعراضات الوطنية الطوعية
الحوكمة الاقتصادية	تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعبئة الموارد العامة الوطنية والدولية على السواء، وعلى اعتماد استراتيجيات محسنة للحوكمة الاقتصادية وإدارة القطاع العام وتقديم الخدمات من أجل التنمية المستدامة	زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم السياسات والاستراتيجيات التي توصي بها اللجنة لتعزيز سبل تعبئة الموارد العامة الوطنية والدولية من أجل التنمية المستدامة

30 - وكشفت دراسات حالات إفرادية عن تجزؤ النتائج المحققة في عينة البلدان التي تم تحليلها. وعلى العموم، كانت لدى من أجريت معهم مقابلات من الدول الأعضاء والشركاء آراء إيجابية بشأن فعالية تدخلات البرامج الفرعية في مجال نقل المعارف (انظر الشكل الثامن). بيد أنه تبين أن أنشطة تنمية القدرات في مجالات تحليل الاقتصاد الكلي وتخطيط التنمية والحوكمة الاقتصادية في جميع البلدان الستة التي شملتها دراسات الحالة الإفرادية بلغت مراحل مختلفة من التنفيذ، وأن نتائج التدخلات المنجزة كانت نتائج متفاوتة.

الشكل الثامن

فعالية التدخلات في مجال تنمية القدرات التي تضطلع بها شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة في نقل المعارف



المصدر: مقابلات مع الدول الأعضاء والشركاء.

(4) خطة العمل السنوية لعام 2020 للبرنامج الفرعي 1، المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة.

تحليل الاقتصاد الكلي

31 - في مجال إعداد نماذج الاقتصاد الكلي، أُشير إلى أن الأعمال المتعلقة به، التي تم توسيع نطاقها من 5 بلدان تجريبية في أول الأمر إلى أكثر من 30 بلداً، قد أنجزت في 8 بلدان، شملت دراسات الحالات الإفرادية بلدين منها. وفي أحد البلدان التي أجريت فيها تلك الدراسات، أفادت السلطات بأن النموذج تم إطلاقه واستخدامه في التوقعات والتحليلات. بيد أن في البلد الآخر، وعلى الرغم من أن البرنامج الفرعي اعتبر أن النموذج قد أنجز، فإن مشاكل توافر البيانات حالت دون استخدامه في توقعات السياسات واتخاذ القرارات.

32 - وبينت التقييمات المستقلة التي أجريت في السابق لأنشطة إعداد نماذج الاقتصاد الكلي هذه النتائج المتفاوتة⁽⁵⁾، إذ أشارت في عام 2019 إلى عدم تمكن البلدان المستفيدة من وضع تنبؤات جديدة أو الزيادة في سرعة وضعها بعد المشروع، وإلى عدم بناء قدرات كافية ضمن اللجنة من أجل تسريع عملية تكييف الخصائص. ولم يتبق في ذلك الوقت سوى موظف واحد للاضطلاع بالأنشطة المرتبطة ببرنامج العمل، مما أدى إلى تأخير تنفيذها وعدم كفاية متابعتها مع البلدان المستفيدة. وتتم مناقشة هذه التحديات بمزيد من التفصيل في إطار النتيجة دال.

تخطيط التنمية

33 - في مجال تخطيط التنمية، صدرت المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ، التي صممت في البداية كوحدة برمجية قائمة بذاتها، في عدة صيغ لتصبح تطبيقاً متاحاً على الإنترنت، وتم توسيع نطاقها لتشمل أكثر من 20 بلداً بدلاً من أن تغطي البلدان التجريبية الخمسة الأولى فقط. وكان التدريب على مجموعة الأدوات جارياً في أربعة من البلدان التي شملتها دراسات الحالات الإفرادية ولم يؤد بعد إلى نتائج في تلك البلدان. وأشارت التقارير الداخلية الواردة من اللجنة إلى أن البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء التي تركز على نتائج مثل النسبة المئوية للوزارات التنفيذية في البلدان التي تستخدم مجموعة الأدوات من أجل تحقيق التكامل لا تجمع بصورة منهجية⁽⁶⁾.

34 - واستفاد اثنان من البلدان التي أجريت فيها دراسات الحالة الإفرادية من مشروع لحساب الأمم المتحدة للتنمية يهدف إلى إدماج المساءلة في تخطيط التنمية. وعلى الرغم من استحسان الدول الأعضاء للدورات التدريبية ومجموعة الأدوات المخصصة للمستعملين التي أعدت لكي تستخدمها البلدان، فإنها لم تعتمد بشكل رسمي بسبب ما اعتبره من أجريت معهم المقابلات افتقاراً إلى متابعة الشعبة لمدى الأخذ بالأدوات والمعارف التي يتيحها التدخل. ولم يتم توسيع نطاق الأنشطة المضطلع بها في إطار ذلك المشروع في بلدان التجريب الأولي ولم يتم استساخها في بلدان أخرى.

(5) انظر ECA، "Evaluation of the Development Account project 'Strengthening capacity for policy analysis, forecasting and development planning in selected African countries'", 2019.

(6) انظر EAC "Final report for Development Account project 'Aligning the 2030 Agenda for Sustainable Development with planning frameworks in Africa'", 2021.

الحكومة الاقتصادية

35 - في مجال الحكومة الاقتصادية، لا تزال الأنشطة المتصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة في مرحلة مبكرة نسبياً من التنفيذ. وكان مشروع "هودوما هاليسي" في كينيا مثلاً ملموساً على النتائج المحققة. وقد مد البرنامج الفرعي كينيا بالدعم المالي والتقني لتجريب تلك المبادرة، التي تسعى إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والنزاهة في تقديم الخدمات العامة في بلدان أفريقيا. وأدى المشروع إلى وضع نظام لإدارة تعليقات المواطنين في كينيا وتنفيذه بنجاح. وأثبت ذلك المنبر نجاحه كوسيلة يبدل عن طريقها المواطنون بتعليقاتهم بشأن الخدمات العامة التي يحصلون عليها، كما إنه استخدم لتتبع الأموال المخصصة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الشعبة وغيرها من شعب اللجنة بذل الجهود من أجل تكييف المنبر وتوسيع نطاقه ليشمل بلدانا أخرى في القارة.

جيم - الاتساق: أقامت شعبة الاقتصاد الكلي والحكومة شراكات استراتيجية مع طائفة واسعة من المتعاونين الداخليين والخارجيين لتعزيز قدرات الدول الأعضاء

حشدت شعبة الاقتصاد الكلي والحكومة الدعم وعززت الشراكات لتنفيذ أنشطة تنمية القدرات على نحو استراتيجي على الرغم من قلة الموارد

36 - أقامت الشعبة شراكات وتعاونت مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ضمن اللجنة وضمن كيانات الأمم المتحدة الأخرى وخارجها من أجل تنفيذ تدخلاتها في مجال تنمية القدرات (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع

أهم شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- المركز الأفريقي للإحصاءات: إعداد النماذج
- معهد التنمية والتخطيط الاقتصادي: التعاون في المواد الواسية المتعلقة بإعداد النماذج، والمجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ، والتدفقات المالية غير المشروعة
- المكاتب دون الإقليمية: بدء العمل بنموذج اللجنة والمجموعة المتكاملة من الأدوات، والدعم القطري، وبدء الأنشطة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وتنظيم حلقات عمل بشأنها
- المركز الرقمي لتحقيق الامتياز: هودوما هاليسي
- قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات: المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ

شركاء آخرون من الأمم المتحدة

- إنلرا الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: إعداد النماذج، التلاعب بقيم الفواتير التجريبية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخوات والجريمة مشلررر مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتصدي للتلاعب بقيم الفواتير التجريبية

الشركاء الخليجيون

- إعداد النماذج: مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس ومعهد الألفية
- التدفقات المالية غير المشروعة: اتحاد المنظمات غير الحكومية من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة
- الآلية الأفريقية لاستعواض دعم الأقران: مفوضية الاتحاد الأفريقي/الآلية الأفريقية لاستعواض الأقران

التعاون على صعيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

37 - سخرت الشعبة بفعالية قدرات البرامج الفرعية الجارية ضمن اللجنة لتنفيذ التدخلات على الرغم من أنها كانت تعمل في بيئة قلت فيها الموارد (النتيجة دال). وتعاون البرنامج الفرعي مع برامج فرعية أخرى ضمن اللجنة لتحديد وتنفيذ تدخلاته في مجال تنمية القدرات. وعلى وجه الخصوص، كانت المكاتب دون الإقليمية بمثابة قاعدة لتعميم المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ ونموذج الاقتصاد الكلي. وكانت الاستعانة بمديري مشاريع مجموعة الأدوات المدمجين في المكاتب دون الإقليمية نهجا فعالا لضمان تقديم الخدمات في سياق شعبة تعاني من نقص حاد في الملاك الوظيفي (النتيجة دال). وفي عام 2018، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة وعملية إعادة الهيكلة المرتبطة بها (قرار المجلس 23/2018). وتم تعميم عمل اللجنة في مجال تنمية القدرات إلى حد كبير باعتباره مهمة أساسية منوطة بجميع البرامج الفرعية، مع الاستغناء عن شعبة تنمية القدرات في إطار عملية إعادة الهيكلة. وتم أيضا تعزيز قدرات وموارد المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وهو مؤسسة لتنمية القدرات ضمن اللجنة، وذلك من أجل تقديم ما يلزم من التدريب ودعم السياسات لتنفيذ الدول الأعضاء خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وتعاون البرنامج الفرعي مع المعهد على إعداد دورات دراسية في مجالات التركيز الثلاثة جميعها. غير أن موظفي اللجنة ذكروا أنهم يعتقدون أن من الممكن الزيادة في توضيح أدوار ومسؤوليات كل من المعهد والبرنامج الفرعي من أجل تعزيز التعاون والاتساق.

التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

38 - أقامت الشعبة شراكات استراتيجية مع الشركاء الرئيسيين التابعين للأمم المتحدة من أجل معالجة بعض المسائل الحرجة التي تواجه القارة. ففيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، أقام البرنامج الفرعي شراكة استراتيجية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللذين اختارهما فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي أنشأته اللجنة الإحصائية، ليكونا وصيين على المؤشر 16-4-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعاونًا وثيقًا على إعداد نموذج الاقتصاد الكلي للجنة، الذي استند جزئيًا إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية الذي أعدته الإدارة. وعمل ممثلون عن شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية بصفة استشارية على توجيه عملية إعداد النموذج.

التعاون الخارجي

39 - سعت الشعبة إلى العمل مع شركاء خارجيين والاستفادة منهم، وقد كانت لذلك نتائج متفاوتة. وقدم البرنامج الفرعي الدعم بفعالية إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها جهة شريكة استراتيجية، حيث قدم دعمه في دراسة مسائل الحوكمة، وشارك في عملية التخطيط الاستراتيجي التي أجرتها الآلية وفي بعثاتها الاستعراضية القطرية، وقدم الخدمات الاستشارية. وكانت الشعبة أيضا عضوا نشطا في اتحاد المنظمات غير الحكومية من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، إلى جانب طائفة واسعة من المنظمات الناشطة في ميدان مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في القارة. وقد أنشئ الاتحاد لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، ولضمان المضي في تبسيط التعاون في خطة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة مع الاستفادة من

الشراكات. وختاماً، استفاد البرنامج الفرعي من المعارف والأدوات المستمدة من كيانات القطاع الخاص، إذ تعاون عن كثب مع مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس في إعداد نموذج الاقتصاد الكلي، وعمم النموذج المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، الذي وضعه معهد الأفنية لمحاكاة السياسات. وكما نوقش في النتيجة بآء، تم الاضطلاع بأنشطة إعداد نماذج الاقتصاد الكلي في 31 بلداً، ولكن طلبات دعم البرنامج الفرعي في تنفيذ النموذج المتكامل لأهداف التنمية المستدامة لم ترد إلا من عدد قليل من البلدان.

على الرغم من تحسن التنسيق، فإن تحديات التعاون حدثت في بعض الأحيان من الوعي بعروض شعبية الاقتصاد الكلي والحوكمة ومن الاتساق العام لأنشطة الأمم المتحدة في البلدان

40 - لوحظ تحسن في التنسيق الداخلي عقب إعادة هيكلة اللجنة. وعلى نطاق اللجنة، لاحظ الموظفون بعض التحسن في التنسيق، وشمل ذلك تسليط الضوء على الاجتماعات الفصلية التي تترأسها الأمانة التنفيذية، باعتبار تلك اللقاءات وسيلة للتنسيق والتخطيط المشترك على نطاق اللجنة. وفي إطار البرنامج الفرعي، أقر الموظفون بأنه لا يوجد إلا القليل من التكامل في مرحلة التصميم، وأنه لا يوجد إلا القليل من أوجه التآزر بين مختلف الأقسام في تنفيذ أنشطتها في مجال تنمية القدرات. وعلى الرغم من أن الشعبة اتخذت خطوات أولية لتحقيق التكامل بين أعمال الأقسام والاستفادة من أوجه التآزر في البلدان التي تدخلت فيها أنشطة مختلف الأقسام، فلم يتم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك.

41 - وتحسن التنسيق مع نظام المنسقين المقيمين منذ تعيين منسق مقيم مستقل. وأشار الموظفون في اللجنة وفي مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى أن الشعبة أخطرت المكاتب كلما اضطلعت بأنشطة قطرية، وهو ما سلط عليه الضوء باعتباره تحسناً مقارنة بالممارسة السابقة. وقد أتاحت جائزة كوفيد-19 مزيداً من فرص التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشملت استجابة المنظومة الإنمائية لجائحة تقديم الدعم للبلدان من خلال تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي التي تضطلع بها الأفرقة القطرية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، وتفعيل التقييمات ودراسات أثر جائزة كوفيد-19 على مختلف القطاعات، وإعداد نماذج السيناريوهات، وتقديم التوصيات واستراتيجيات العمل. وقدم البرنامج الفرعي الدعم في تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي في ناميبيا⁽⁷⁾ وإثيوبيا⁽⁸⁾ وسأهم فيه، مستفيداً من نموذج الاقتصاد الكلي الذي وضعه في إعداد التنبؤات والتقديرات المستخدمة في هاتين الدراستين.

42 - وعلى الرغم من هذين المثالين الإيجابيين، فإن التعاون الاستراتيجي العام مع نظام المنسقين المقيمين على الصعيد الوطني لم يكن في المستوى المنشود. وسلطت الدول الأعضاء والشركاء الضوء على العديد من الفرص الضائعة للاستفادة الكاملة من معارف كيانات الأمم المتحدة ومن وجودها في البلدان. وشمل ذلك حالات لم يستهدف فيها البرنامج الفرعي أهم أصحاب المصلحة بتدخلاته وحالات عدم تواصله في الوقت المناسب مع أصحاب المصلحة في أحد البلدان. وعلاوة على ذلك، ذكرت الدول الأعضاء، وكذلك أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أنهم لم يكونوا على علم بالأنشطة التي ينفذها البرنامج الفرعي واللجنة عموماً في بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أنهم لم يكونوا على علم بالمجموعة الكاملة من أنشطة تنمية القدرات التي يمكن أن تقدمها اللجنة. وأشار في تقرير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

(7) انظر *United Nations system in Namibia, Socio-economic Impact Assessment of COVID-19 in Namibia* (2020).

(8) انظر *United Nations country team in Ethiopia, Socio-economic Impact of COVID-19 in Ethiopia* (2020).

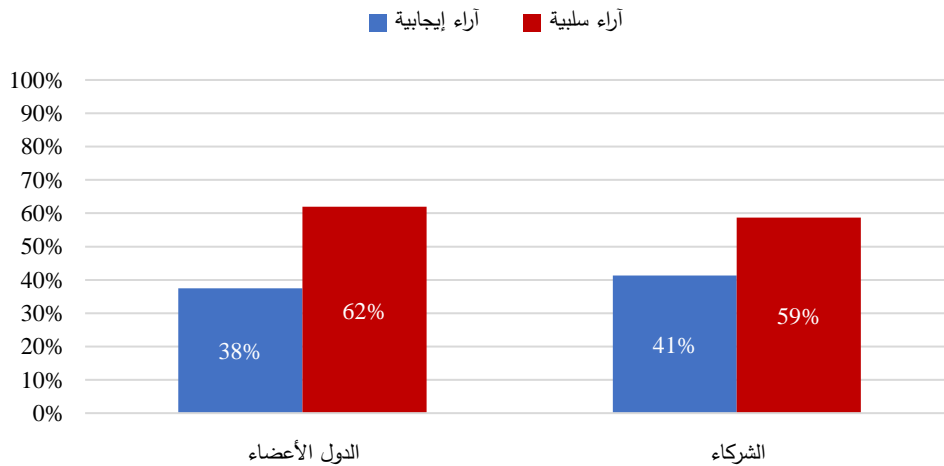
الإقليمي عن أفريقيا لعام 2020“ إلى أن المنصة التعاونية الإقليمية الناشئة قد تم تفعيلها. وهذه الآلية، التي تشترك في رئاستها اللجنة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لها القدرة على زيادة تحسين الاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويمكن للجنة أن تستفيد منها لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات مع كيانات المنظومة الإنمائية.

دال - الاستدامة: اتخذت شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة خطوات إيجابية لضمان استدامة تدخلاتها، ولكن الثغرات والتحديات لا تزال قائمة

43 - تم قياس استدامة أعمال الشعبة من حيث مدى مراعاة البرنامج الفرعي لاحتياجات أصحاب المصلحة في الأجلين المتوسط والطويل أثناء تصميم وتنفيذ تدخلاته في مجال تنمية القدرات. وأُعرب في التعليقات الواردة من الدول الأعضاء والشركاء عن آراء متباينة بشأن استدامة الشعبة. ويبين الشكل العاشر أن الدول الأعضاء، وكذلك الشركاء، أشاروا إلى التحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة بمستوى عالٍ من التواتر (62 في المائة من الدول الأعضاء و 59 في المائة من الشركاء).

الشكل العاشر

آراء بشأن مراعاة شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة لاحتياجات الدول الأعضاء في الأجلين المتوسط والطويل



المصدر: مقابلات مع الدول الأعضاء والشركاء.

44 - وبينت الردود المستمدة من المقابلات العوامل الداخلية والخارجية المعقدة المتصلة بإحداث أثر دائم في بناء قدرات المستفيدين. وفي كثير من الحالات، أدلى المقيمون بتعليقات بشأن نجاحات الشعبة والتحديات التي واجهتها في تحقيق الاستدامة. ويرد أدناه وصف للعوامل التي أعاقت تحقيق الاستدامة، إلى جانب العوامل المرتبطة بتمكينها.

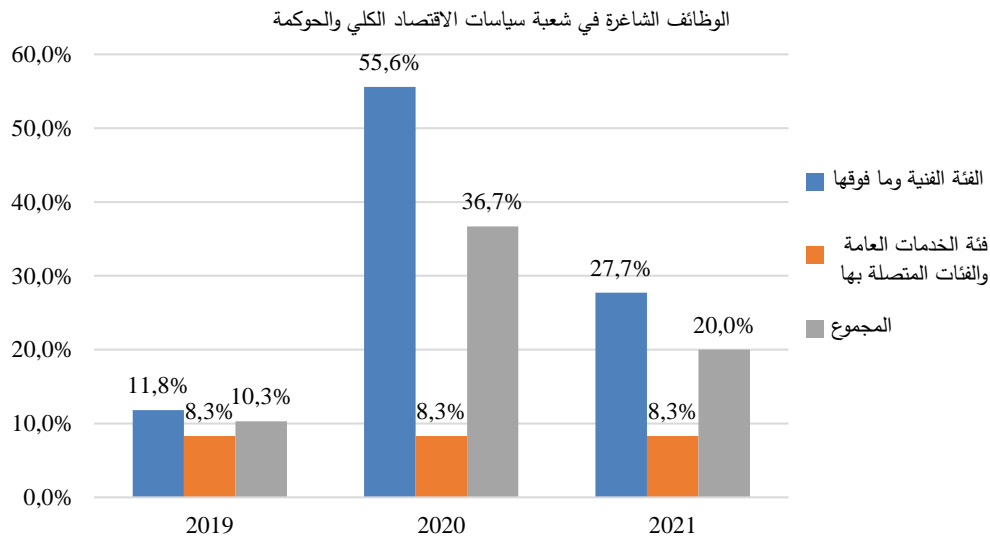
واجه تحقيق الاستدامة تحديات كبيرة، منها نقص الموارد والمتابعة، إلى جانب ارتفاع مستوى دوران الملاك الوظيفي التابع للحكومات

45 - كان في طليعة التحديات المتصلة بالاستدامة النقص الحاد في الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ أنشطة البرنامج الفرعي. وخلال الفترة التي شملها التقييم، عانت الشعبة من ارتفاع معدلات الشواغر في الفئة الفنية

والفئات العليا. وفي عام 2020، لم يتم شغل 10 من أصل 18 وظيفة من الفئة الفنية مخصصة للبرنامج الفرعي، وهو ما يمثل معدل شغور قدره 55,6 في المائة (انظر الشكل الحادي عشر). كما تم الإبلاغ عن نقص في الموظفين خلال النصف الأول من عام 2021، حيث لم يكن هناك من يشغل 8 من أصل 18 وظيفة من الفئة الفنية، وهو معدل شغور قدره 44,4 في المائة. ومع ذلك، تحسن معدل شغل الوظائف في الشعبة بحلول نهاية عام 2021، حيث كانت لها 5 وظائف شاغرة من أصل 18 وظيفة من الفئة الفنية. وأسهم هذا النقص في الموظفين في تحديات الاستدامة التي واجهتها الشعبة، حيث لم تتوافر لها أعداد كافية من الموظفين لمواصلة الجهود الجارية من أجل تنمية القدرات مع تلبية الطلبات الجديدة الواردة من الدول الأعضاء.

الشكل الحادي عشر

الوظائف الشاغرة في شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة، 2019-2021



المصدر: تحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية للموارد البشرية.

46 - وبالإضافة إلى التحديات التي واجهتها الشعبة في مجال الموارد الداخلية، أشارت البيانات المستمدة من المقابلات إلى عاملين حاسمين آخرين من العوامل التي عرقلت جهود الشعبة الرامية إلى تنفيذ برنامج مستدام لتنمية القدرات، وهما الافتقار إلى المتابعة وارتفاع مستوى دوران الملاك الوظيفي التابع للحكومات.

47 - وتسبب عدم تعامل الشعبة في الأجل الطويل مع البلدان التي تقدم إليها خدماتها في الحد بشدة من إحراز تقدم مستدام في تدخلاتها في مجال تنمية القدرات. وأفاد العديد ممن أجريت معهم المقابلات أن بعد الانتهاء من التدخل في مجال تنمية القدرات، لم تجر الشعبة سوى القليل من الاتصالات أو المتابعة. وذكّر أن هناك حاجة إلى مزيد من الحوار والتوجيه أو مزيد من خدمات تنمية القدرات من أجل بناء قدرات دائمة وضمان الاستيعاب الدائم للأدوات والمعارف المستمدة من التدخلات.

48 - ولاحظ من أجريت معهم المقابلات أيضا المسألة المتأصلة المتمثلة في دوران الملاك الوظيفي التابع للحكومات إما بسبب انتقال الموظفين ضمن هيكلهم الحكومية الوطنية أو تركهم لوظائفهم الحكومية بصفة نهائية. ولذلك لم يتم الاحتفاظ بالقدرات التي تم بناؤها عن طريق التدخلات داخل البلدان بسبب ارتفاع

مستويات انتقال الموظفين الحكوميين. وفيما يتعلق بدوران الملاك الوظيفي التابع للحكومات، أشير أيضا إلى التغييرات التي حدثت في إدارة أحد البلدان وما ارتبط بذلك من تحولات في الأولويات السياسية بوصفها عقبات أمام استدامة بعض التدخلات.

تم تحديد العوامل التي مكنت من الاستدامة في بعض تدخلات تنمية القدرات

49 - أبرزت البيانات المستمدة من المقابلات بعض العناصر المحددة في تدخلات الشعبة في مجال تنمية القدرات، التي ارتبطت بتحقيق النجاح في الأجل الطويل. وجسدت خمسة من العوامل الرئيسية المذكورة العناصر الإيجابية للتدخلات المستدامة باستمرار، وهي التأييد الحكومي، وإنشاء النظم المؤسسية، واتباع نهج تدريب المدربين، واستهداف مسؤولين معنيين متعددين، وتخصيص مزيد من الأموال للمشروع التجريبية الناجحة.

التأييد الحكومي

50 - اكتسى الاشتراك في العمل مع المسؤولين الحكوميين على دعم أهدافهم المتوسطة والطويلة الأجل أهمية بالغة في ضمان الاستدامة. وأشير إلى أن اهتمام القيادات بالتدخلات ومشاركتها فيها على أعلى المستويات وسيلة هامة لضمان المساءلة واستمرار الظهور والاهتمام والمشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، نكر عدد قليل من المجيبين أن دفع المسؤولين إلى تخصيص الموارد وتقديم الدعم لرؤية التدخلات له أثر إيجابي في نجاح البرامج في الأجل الطويل.

إنشاء النظم المؤسسية

51 - أفيد بأن العمل مع المستفيدين على استحداث آلية أو عملية رسمية أو هيكل تجتمع فيه الحكومة حول مسألة ما أمر مفيد للنظر فيها واستيعابها المحتمل في السياسات في الأجل الطويل. فالاعتماد على آلية منظمة لجعل التدخل في مجال تنمية القدرات يحتفظ بأهميته لدى أصحاب المصلحة يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستدامة.

اتباع نهج تدريب المدربين

52 - مكن اتباع نهج تدريب مجموعة من المسؤولين على أداء أدوار المدربين المكرسين لنقل المعارف إلى الآخرين ضمن الوزارات المعنية من تيسير عمليات نقل المعارف والخبرات إلى عدد كبير من المستفيدين، بخلاف ما كان ممكنا لولا ذلك. وتزايدت أوجه الاستدامة في الحالات التي تم فيها استهداف المستفيدين بنهج تدريب المدربين. وكان من المهم أيضا ضمان الدعم للمدربين في نقل المعارف ضمن الحكومات عن طريق دعم التخطيط والمتابعة.

استهداف مسؤولين معنيين متعددين

53 - ارتبطت الاستفادة الطويلة الأجل من تدخلات تنمية القدرات التي قامت بها الشعبة بمدى تقديم خدماتها لمن يهمهم الأمر، إلى جانب تقديم التدريب لعدد كاف من المسؤولين المعنيين. وتطلبت بعض التدخلات أن تستهدف الشعبة إشراك دوائر حكومية متعددة لضمان النجاح في الاستفادة من الأدوات

والمعارف. وبالإضافة إلى ذلك، ثبت أن تدريب عدد كاف من المسؤولين استراتيجية تمكّن من الحد من المساوئ المرتبطة بارتفاع معدل دوران الملاك الوظيفي التابع للحكومات.

تخصيص المزيد من الأموال

54 - صُممت بعض تدخلات الشعبة في مجال تنمية القدرات في أول الأمر لتكون تدخلات قصيرة الأجل. ونظرا لطبيعتها كبرامج تجريبية، شكل التمويل المستمر عقبة متأصلة حدثت من الاستدامة. وثبت أن تحديد البرامج التجريبية الناجحة ومدّها بأموال إضافية من مصادر أخرى لتوسيع نطاق الأنشطة ومواصلة الاضطلاع بها نهجان ناجحان في كثير من الحالات. فعلى سبيل المثال، كانت المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ وأنشطة إعداد نماذج الاقتصاد الكلي في البداية مشروعين من مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية المنفّذة في بضعة بلدان على أساس تجريبي، ثم تم توسيع نطاقها في وقت لاحق لتشمل بلدانا أخرى باستخدام مصادر أخرى للتمويل بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على هذه الخدمات.

هاء - القضايا الشاملة لعدة قطاعات: تم ربط أهداف التنمية المستدامة صراحة بعمل شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة وتم إدماجها فيه، ولكن ذلك لم يتحقق بنفس القدر بالنسبة للمساائل الجنسانية، ونادرا ما تحقق بالنسبة للإعاقة وحقوق الإنسان

من بين القضايا الشاملة لعدة قطاعات، كان إدماج أهداف التنمية المستدامة أكثر وضوحا في عمل شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة

55 - كان إدماج أهداف التنمية المستدامة واضحا على مستوى المشاريع والبرامج الفرعية. وكشفت وثائق تخطيط البرامج الفرعية ووثائق المشاريع عن بذل جهود متضافرة ومنهجية للنظر في كيفية إسهام عمل البرنامج الفرعي، بما في ذلك تدخلاته في مجال تنمية القدرات، في تحقيق أهداف محددة ومؤشرات ترتبط بها، وهي الأهداف 1 و 8 (تحليل الاقتصاد الكلي)، و 1 و 8 و 9 و 11 (تخطيط التنمية)، و 16 و 17 (الحوكمة الاقتصادية)⁽⁹⁾.

56 - وفي حين أن الاتساق بين أنشطة البرنامج الفرعي وبعض الأهداف المحددة كان واضحا، فإن وثائق تخطيط البرامج الفرعية ووثائق المشاريع لم تربط منطقيا في كل الحالات بين تنفيذ الأنشطة وإسهامها المتوقع في تحقيق الأهداف والغايات المرتبطة بها.

57 - ونجحت الشعبة في دعم الدول الأعضاء عند قيامها بتعميم مراعاة الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما من خلال بدء العمل بالمجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ. وأعدت مجموعة الأدوات استجابة لاحتياجات الدول الأفريقية إلى اعتماد وإدماج خطة عام 2030 وخطة عام 2063 في أن واحد في خططها الإنمائية الوطنية. وقد تناولت مجموعة الأدوات عملية إدماج جميع الأهداف وقدمت الدعم في إنجازها. وتلقى ما مجموعه 23 بلدا دعما في تعميم مجموعة الأدوات (انظر الجدول 4). وأشارت الدول الأعضاء التي أجريت مقابلات مع ممثليها إلى أن هذا التدخل على وجه التحديد عزز وعيها وقدرتها على إدماج الأهداف.

(9) خطة العمل السنوية لعام 2020 للبرنامج الفرعي 1، المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة.

كثيرا ما اقتصرت الاعتبارات الجنسانية في تدخلات تنمية القدرات على التكافؤ بين الجنسين في المشاركة
58 - تبين أن إدماج المنظور الجنساني في عمل البرنامج الفرعي تم بدرجات متفاوتة. فقد أكدت
الجمعية العامة في عدة قرارات، منها القراران 120/53 و 1/60، أن المنظور الجنساني ينبغي أن يعمم
في جميع سياسات الأمم المتحدة وبرامجها. وأشير في وثائق تخطيط البرامج والإبلاغ إلى أن البرنامج
الفرعي قدم تقارير منتظمة عن جهود تعميم المنظور الجنساني، غير أن ذلك لوحظ أنه افتقر إلى
التفصيل والتحديد.

59 - وكان نوع الجنس ثاني أكثر القضايا الشاملة لعدة قطاعات التي حددها من أجريت معهم مقابلات
من الدول الأعضاء والشركاء والموظفين. وكشفت المقابلات والمواد التدريبية ووثائق المشاريع أن جهود
تعميم مراعاة المنظور الجنساني كثيرا ما اقتصرت على التكافؤ بين الجنسين في صفوف المشاركين
في التدريب وفي حلقات النقاش.

نادرا ما تم إدماج أو إبراز اعتبارات حقوق الإنسان والإعاقة في أعمال شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة
60 - لم توضع قضايا حقوق الإنسان والإعاقة في الاعتبار إلا نادرا عند تحديد التدخلات، حسبما جاء
في المقابلات والوثائق التي تم استعراضها. ونتيجة لذلك، فإن البرنامج الفرعي لم يعمم مراعاة تلك القضايا
في الدول الأعضاء. وقد أكدت الجمعية العامة في عدة قرارات، منها القراران 251/60 و 154/75،
أن منظورات حقوق الإنسان والإعاقة ينبغي تعميم مراعاتها ضمن منظومة الأمم المتحدة.

خامسا - التوصيات

61 - تقدم شعبة التفتيش والتقييم أربع توصيات هامة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

التوصية 1 (النتائج ألف وباء ودال)

62 - ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز رصد أداء الشعبة على نطاق البرنامج الفرعي. وينبغي
لها أن تسعى إلى زيادة فعالية إدارة الطلبات وبيانات التدخل وإلى التشجيع على جمع النتائج والإبلاغ عنها
بصورة منهجية. ويجب أن يتعقب نظام رصد الأداء ما يلي:

(أ) الطلبات المجمعة الواردة من الدول الأعضاء والمستمدة من جميع القنوات ضمن اللجنة
حسب مجالات العمل المواضيعية؛

(ب) تقارير البعثات المستكملة والمفصلة عن تنفيذ أنشطة تنمية القدرات؛

(ج) التقييمات المنهجية لتنفيذ كل تدخل وكل عملية لنقل المعارف بواسطة الدراسات
الاستقصائية أو غيرها من الوسائل التي تستهدف المشاركين؛

(د) خطط العمل التي يشارك في وضعها المستفيدون والتي تحدد الاستراتيجيات والخطوات
التي يجب اتخاذها لإنجاح التدخلات، بما في ذلك دعم المتابعة الذي تقدمه الشعبة؛

(هـ) تقييم النتائج المحققة، مع تقديم الأدلة الداعمة (حيثما ينطبق ذلك).

مؤشر الإنجاز: تعزيز نظام رصد الأداء الذي يشمل جميع العناصر المبينة أعلاه.

التوصية 2 (النتيجة جيم)

63 - ينبغي للجنة أن تعزز جهود تبادل المعلومات والتعاون بين الشعبة ونظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأن تضيف الطابع الرسمي عليها. وينبغي أن تستند الإجراءات المتخذة إلى تفعيل منصة التعاون الإقليمي في أفريقيا، التي تشارك اللجنة في رئاستها. وينبغي للجنة أن تطور خدمات تندرج ضمن وظيفتها التنفيذية ويمكن تعميمها على الشركاء والدول الأعضاء في مراحل منتظمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز أساليب التخطيط للأنشطة وتحقيق تكاملها بالاشتراك مع أعضاء مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لكفالة الاتساق العام لأنشطة الأمم المتحدة في كل بلد، ولاستهداف أصحاب المصلحة المعنيين في الوقت المناسب من خلال تدخلات اللجنة.

مؤشرات الإنجاز: النشر الفعلي لخدمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتقديم أدلة على تعزيز التخطيط وتحقيق التكامل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

التوصية 3 (النتيجة دال)

64 - ينبغي أن تتخذ اللجنة خطوات ترمي إلى معالجة ارتفاع معدل الشواغر في الشعبة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تستكشف الاستراتيجيات، بما فيها استخدام قوائم المرشحين المؤهلين، لتبسيط التوظيف في المستقبل وضمان مستويات كافية لملاك الموظفين.

مؤشرات الإنجاز: الإسراع في استخدام الموظفين، وتقديم أدلة على التدابير اللازمة المتخذة من أجل خفض معدلات الشواغر، وتبسيط عملية التوظيف.

التوصية 4 (النتيجة هاء)

65 - ينبغي للجنة أن تقوم بصياغة ونشر وتنفيذ توجيهات بشأن تعميم مراعاة القضايا الشاملة لعدة قطاعات في مجالات نوع الجنس وإدماج الإعاقة وحقوق الإنسان.

مؤشر الإنجاز: إنجاز خطة عمل تتضمن خطوات محددة وتواريخ مستهدفة لتفعيل التوجيهات المتعلقة بتعميم مراعاة القضايا الرئيسية.

التعليقات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

رد على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تعزيز تقييم الرصد ومتابعة تدخلات شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة. تسلم شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة بأهمية متابعة تدخلاتها على الصعيد القطري، ولا سيما في مجالات بدء العمل بالأداة المتكاملة للتخطيط والإبلاغ، ونموذج الاقتصاد الكلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية وإدارة شؤون المالية العامة لتقديم الخدمات من أجل التنمية المستدامة. وقد بُذلت جهود لإضفاء الطابع المؤسسي على النظم من أجل التشجيع على تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني وتعزيز القدرات القطرية. وعلى سبيل المثال، اتخذت الشعبة خطوة جريئة صوب إضفاء الطابع المؤسسي على أدوات التخطيط الخاصة بها عن طريق إنشاء أفرقة مختصة بالمجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي في كل بلد من البلدان يبدأ فيها العمل بتلك الأدوات. واستخدمت الشعبة أيضا خبراء استشاريين في استخدام المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ في كل مكتب دون إقليمي، وأنشأت فريقا تقنيا لإعداد نماذج الاقتصاد الكلي، يضم موظفين من جميع المكاتب دون الإقليمية لتقديم الدعم الميداني للدول الأعضاء. وفي مجال الحوكمة الاقتصادية وإدارة شؤون المالية العامة، ظلت الشعبة تساند الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وقدمت الدعم إلى ستة بلدان في تحديد منهجيات لقياس حجم التدفقات المالية غير المشروعة من تلك البلدان. وسيتم استنساخ تلك الآليات في التدخلات الأخرى التي ستقوم بها الشعبة. ومع ذلك، تواجه الشعبة تحديا مستمرا يتمثل في التوفيق، بمواردها البشرية والمالية المحدودة، بين الأهداف المتضاربة المتمثلة في الاستجابة للطلبات المتزايدة الواردة من الدول الأعضاء وتعميق دعمها لعدد قليل من البلدان المستهدفة لكسب الزخم وضمان التأثير الدائم.

تعزيز الاتصالات مع المنسقين المقيمين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها

تتواصل الشعبة حاليا مع المنسقين المقيمين للاتفاق على برنامج سنوي للدعم، يستند إلى احتياجاتهم وإلى ولايات واختصاصات الشعبة. وقد انطلقت هذه المناقشات عقب قيام الشعبة بتقديم الدعم إلى البلدان في تخطيط التنمية باستخدام المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ. وأعرب المنسقون المقيمون عن اهتمامهم بإدماج المجموعة المتكاملة من أدوات التخطيط والإبلاغ في تحليلاتهم القطرية المشتركة لتحديد مدى اتساق أطر التخطيط الوطنية مع التزاماتهم القارية والعالمية. وقد استخدم المنسقون المقيمون كذلك التنبؤات والتقديرات المستمدة من أعمال إعداد نماذج الاقتصاد الكلي التي أنجزتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقييماتهم القطرية المشتركة. وعلاوة على ذلك، تعاونت مكاتب المنسقين المقيمين مع الشعبة على إنجاز الأعمال المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة وأطر التمويل الوطني المتكامل.

* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد أرسيت هذه الممارسة انسجاما مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

معالجة ارتفاع معدلات الشواغر في الشعبة

انخفضت معدلات الشواغر في الشعبة بقدر كبير منذ نهاية عام 2021 وفي الربع الأول من عام 2022. وعلى مستوى الفئة الفنية، يجب حالياً تعيين موظف واحد برتبة ف-4 في كل من قسم تخطيط التنمية وتحليل الاقتصاد الكلي. وريثما يتم تشكيل الفريق الذي سيجري المقابلات، بدأ بالفعل وضع قائمة المرشحين للتنافس على وظيفة الرتبة ف-4 في تخطيط التنمية. ولا تزال وظيفة أخرى مشغولة لأن شاغلها لا يزال في وظيفة مؤقتة في شعبة الشؤون الجنسانية والقضاء على الفقر والسياسات الاجتماعية، ولم يتمكن قسم الحوكمة الاقتصادية وإدارة شؤون المالية العامة من الاستغناء عن خدمات ذلك الموظف، ولو مؤقتاً.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإعاقة

أطلقت اللجنة حملة ضخمة لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني من أجل تحسين التركيبة الجنسانية لملاكها الوظيفي. ويجب أن يخضع المرشحون الذكور الموصى بهم لشغل وظائف الأمم المتحدة لعملية فرز واسعة النطاق لتحديد وتبرير سبب اختيار المرشحين الذكور بدلاً من المرشحات الإناث. وتستخدم اللجنة أيضاً نظاماً للعلامات الجنسانية لتقييم مدى مراعاة نواتج اللجنة/الشعبة للبعد الجنساني. وفيما يتعلق بتطورات الهياكل الأساسية المادية، استثمرت اللجنة في تحسين سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مبانيها. ومع ذلك، فمن الناحية الموضوعية، كان التركيز على الإعاقة محدوداً بسبب محدودية البيانات المتعلقة بالإعاقة في أفريقيا وتركيز عمل اللجنة على الاقتصاد الكلي، الذي يتمحور حول مؤشرات تقليدية كالديون وأسعار الفائدة والعجز ومستوى الأسعار. وفي المستقبل، إذا سمح بذلك توافر البيانات، ستستكشف دراسات الأثر الكلي جدوى إدماج الإعاقة في التحليل الكلي. وعلاوة على ذلك، تعترم الشعبة أن تعزز إدماج المنظور الجنساني والإعاقة في الاجتماعات وحلقات العمل.

حقوق الإنسان

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، يحتل البعد الاقتصادي مكانة في صميم عمل الشعبة. أما الحقوق السياسية، فهي تقع خارج نطاق ولاية الشعبة. ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل في أن يكون البشر أحراراً ومتحررين من الخوف والفاقة هو تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية. ولذلك فإن حقوق الإنسان تتسم بتعدد الأبعاد. فهي حقوق سياسية واجتماعية، وهي أيضاً حقوق اقتصادية. وتهدف أنشطة الشعبة، في سياق ولايتها، إلى تحسين مستويات المعيشة عن طريق معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالعمالة، وتعبئة الموارد، وتحسين التخطيط، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية. والواقع أن هذا التقرير يعترف بالجهود التي تبذلها الشعبة في هذا المجال. ومن ثم، فإن القول أنه لم ينظر في قضايا حقوق الإنسان لا يتسق مع النتائج التي توصل إليها التقرير نفسه.